

لجنة حماية الصحفيين

مصر: الاستئناف يؤيد إدانة معدة البرامج بقناة الجزيرة مع إلغاء الحكم بالسجن

القاهرة 11 فبراير 2008

أيدت محكمة استئناف اليوم بالقاهرة إدانة هويدا طه الصحفية بقناة الجزيرة المتهمه بالإساءة إلى سمعة مصر بسبب قيامها بعمل فيلم وثائقي حول التعذيب، بينما ألغت الحكم الصادر ضدها بالحبس.

وفي قاعة مكتظة بالحاضرين شمال القاهرة، قرأ القاضي حازم وجيه بيانا أيد فيه الحكم على الصحفية هويدا طه متولي بتهمة "إنتاج وحياسة مواد مصورة يُرَجَّح أنها تسيء إلى سمعة البلاد"، لكنه أسقط الاتهام الخاص بنشرها "أخبارا كاذبة". كما ألغى القاضي الحكم بسجنها لمدة ستة أشهر وهو الحكم الذي كان قد صدر في مايو 2007، لكنه أيد الحكم بغرامة عشرين ألف جنيه مصرياً (3607 دولار).

قال القاضي "يقر الدستور المصري ضمانات حرية الرأي والتعبير والصحافة، لكن هويدا متولي أساءت استخدام هذا الحق بإعداد مواد ملفقة حول التعذيب في مصر".

وكان كل من جويل كامبانيا منسق برامج لجنة حماية الصحفيين بالشرق الأوسط، وكمال العبيدي ممثل اللجنة بالشرق الأوسط قد حضرا جلسة اليوم في مقر محكمة جناح مستأنف النزاهة بالعاسية. وقد استغرقت الجلسة خمس دقائق فقط، وسط حضور مكثف من القنوات الإخبارية الإقليمية والمحلية.

وقال جويل كامبانيا "إن منع إصدار التقارير حول التعذيب في مصر لن يجدي في الحد من الإساءة إلى سمعة البلاد بالخارج، بل إنه على العكس يضاعفها". وأضاف "يزعجنا تأييد الحكم بإدانة زميلتنا التي سلطت الضوء على قضية تُهم الرأي العام بشكل كبير، وإن كنا نرحب بإلغاء عقوبة السجن".

وكانت هويدا طه، التي تكتب - أيضا - لجريدة القدس العربي اليومية ومقرها لندن، قد أديننت في مايو الماضي على خلفية إعدادها لفيلم وثائقي يكشف انتهاكات الشرطة، وحكمت المحكمة عليها بالسجن ستة أشهر مع الغرامة. وقد وجهت نيابة أمن الدولة الاتهام لها بعد عثور السلطات على مادة مصورة بدون مونتاج، تظهر إعادة تمثيل لحوادث تعذيب في أقسام الشرطة المصرية، وهي حوادث موثقة بالفعل.

هويدا طه متولي هي صحفية مصرية كانت ترتب لاستخدام هذه المشاهد التمثيلية في فيلم وثائقي تقوم بإعداده لقناة الجزيرة الفضائية، وتم إيقافها بينما كانت تحاول مغادرة البلاد للسفر إلى قطر، حيث قام ضباط الأمن بمطار القاهرة في الثامن من يناير 2007 بمصادرة 50 شريطاً وحاسبها المحمول.

وقالت الجزيرة أن هويدا كانت قد حصلت على إذن من وزارة الداخلية لتصوير فيلمها الوثائقي.

بينما أكدت روضة أحمد سيد المحامية بالشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والتي دافعت عن هويدا أن "هويدا لم تقم بأي حال بالإساءة إلى سمعة البلاد حيث أن فيلمها الوثائقي يعكس أعمال تعذيب حقيقية ارتكبتها ضباط شرطة، بل أن بعضهم بالفعل تم تقديمهم للعدالة وإدانتهم بأحكام قضائية".

وفي السنة الماضية، قامت المحاكم المصرية وأعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بمضاعفة الهجمات القضائية ضد الصحافة المستقلة بالبلاد. حيث اقتيد العديد من الصحفيين إلى ساحات المحاكم في دعاوى أقامها أعضاء من الحزب الديمقراطي، أو رفعتها الحكومة نفسها، على خلفية قيام الصحفيين بتغطية قضايا سياسية حساسة.

فيخضع إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة الدستور اليومية للمحاكمة بسبب مقالات تناولت مزاعم عن تدهور صحة الرئيس مبارك. كما أصدرت محكمة بالقاهرة في الثالث عشر من سبتمبر - على نحو غير مسبوق - الحكم على رؤساء تحرير أربع صحف مستقلة بالحبس لمدة عام لنشرهم "معلومات كاذبة" وإهانة الرئيس مبارك وكبار معاونيه بما فيهم نجله جمال مبارك.

وقال كمال العبيدي من لجنة حماية الصحفيين "يجب على السلطات المصرية استغلال الفرصة فيما يتعلق بالحكم الصادر اليوم، من خلال اتخاذ خطوات نحو إزالة العقوبات الجنائية الموجودة بالقانون المصري والتي تستخدم بكثرة ضد الصحفيين المستقلين".

وكانت لجنة حماية الصحفيين في مايو الماضي قد صنفت مصر باعتبارها واحدة من أسوأ بلدان العالم في التعامل مع حرية الصحافة.

لجنة حماية الصحفيين هي منظمة مستقلة غير هادفة للربح مقرها نيويورك، وتعمل على حماية حرية الصحافة حول العالم، لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.cpj.org.